الفصل الرابع: تنفيذ الميزانية

بعد إقرار الميزانية من قبل السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدارها، وتصبح بذلك قانونا واجب التنفيذ. وتقوم الحكومة بأجهزتها المتعددة بعمليات التنفيذ الميزانية والتي تعد عمليات متشعبة ومعقدة أحيانا. وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة التنفيذ تعد من أدق مراحل الميزانية وأكثرها أهمية، لذلك فهي مضبوطة بصورة عامة من خلال مجموعة من الاعتبارات وهي:

1-احترام مشيئة السلطة التشريعية والبقاء ضمن حدود الإجازة التي أعطاها بالجباية والإنفاق.

2-منع التبذير وإساءة استعمال المال العام من قبل الموظفين المكلفين بالتنفيذ.

3-حسن إدارة المصالح العمومية بحيث يتم الحصول على أفضل أداء بأقل تكلفة (نفقة).

إن هذه الاعتبارات جعلت الميزانية تخضع لمبدأ هام يقضي **بالفصل بين الوظائف الإدارية والوظائف التنفيذية أو المحاسبية**، فلا يجوز مبدئيا لموظف واحد أن يجمع بين صلاحية الأمر والتقرير وصلاحية التنفيذ (المحاسب العمومي).

تختلف تنفيذ الميزانية بين تنفيذ النفقات وتنفيذ الإيرادات، والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف الطبيعة القانونية للإجازات المقررة من قبل البرلمان، بين اعتماد النفقات والترخيص بالإيرادات.

فإذا كانت الإجازات الخاصة بالإيرادات تأخذ صفة الإلزام على عاتق الحكومة بتحصيلها على اختلاف مصادرها، فإنه بالنسبة لاعتماد النفقات تأخذ شكل الصلاحية أو إمكانية الحكومة لتنفيذها، فهي بالتالي تمنح للحكومة سلطة تقديرية واسعة لتنفيذها.

المبحث الأول: تنفيذ النفقات

تتميز عمليات التنفيذ باحترام مبدأ تخصيص النفقات.

أولا: عمليات التنفيذ.

تمر عمليات تنفيذ النفقات على أربع مراحل جاءت كنتيجة لتغليب طابع الرقابة ومنع التبذير في استعمال المال العام وهي: مرحلة الالتزام بالنفقة (التعهد)، تصفية النفقة، الأمر بالنفقة وأخيرا دفع النفقة.

1 – **الالتزام بالنفقة**. الالتزام هو ذلك القرار الصادر من سلطة إدارية للقيام بعملية يترتب عنها نفقة على عاتق الدولة مثلا طلب أجهزة لفائدة إدارة معينة، إجراء صفقة تتعلق بالأشغال العمومية، تنصيب موظف... الخ كلها تصرفات تنشئ التزامات بالنفقة.

2 – تصفية النفقة. ونقصد بها تحديد قيمة النفقة التي سبق الالتزام بها، بمعنى أن الدولة تقوم بمعاينة وجود النفقة ثم تقوم بحساب قيمتها ماديا. يرجع سبب التمييز بين التصفية والالتزام بالنفقة لاعتبارات عملية من جهة ولقاعدة الخدمة المنجزة من جهة ثانية. فلقد أثبتت التجربة العملية ان كثيرا من العمليات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة أثناء الالتزام بها (خدمات إضافية مثلا أثناء إنجاز أشغال عمومية). كذلك فإنه لقاعدة الخدمة المنجزة دور في هذا التمييز حيث أن الدولة لا تدفع تسبيقات عن أعمال لم تنجز و إنما تدفع فقط عند قيام المتعامل معها أو دائنها بإنجاز و تنفيذ الخدمة الموكلة إليه.

3 – الأمر بدفع النفقة. هو ذلك الأمر الصادر من سلطة إدارية تسمى **بالآمر بالصرف** Ordonnateur والموجه إلى **المحاسب** أو المنفذ Comptable payeur يأخذ الأمر شكل وثيقة مكتوبة أو سند دفع يسمى **بالأمر بالدفع أو حوالة دفع** Mandat ou Ordonnance de payement.

4 – دفع النفقة. وهو صرف النقود لمصلحة دائني الدولة، يقوم بهذا الإجراء سلطة مختلفة عن السلطة التي أمرت بالدفع وهي المحاسب.

تجدر الملاحظة أن المحاسب لا يخضع لسلطة الآمر بالصرف، بل يوجد تقريبا في نفس المستوى معه لذلك فهو مكلف بإجراء رقابة قانونية على الدفع يترتب في حالة عدم إجرائها مسؤوليته القانونية.

ثانيا: مبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والتنفيذية.

جاء مبدأ الفصل بين الوظائف الإدارية والتنفيذية كنتيجة حتمية أملتها ضرورة المحافظة على الأملاك العامة، ومحاربة أي تجاوز في تنفيذ النفقات قد يؤدي إلى تبذير المال العام وإساءة استعماله، يرجع الأصل في تطبيق هذه القاعدة إلى المبدأ المعروف في القانون العام ألا وهو مبدأ الفصل بين السلطات، حيث ذهبت الكثير من الأنظمة القانونية إلى تقسيم مهمة تنفيذ الميزانية إلى أعوان مستقلين إداريا لتفادي استغلالهم لسلطاتهم في التسيير السيئ للمال العام.

المادّة 32 من القانون 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي تنص: *تتنافى وظيفة الآمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي.*

المادّة 33 من نفس القانون: *لا يمكن، بأي حال من الأحوال، للأزواج والآباء والأبناء والإخوة من الدرجة الأولى للآمرين بالصرف أن يكونوا محاسبين عموميين مختصين لهم.*